الفصل الاول
اهمية دراسة اللامركزية

أصبحت اللامركزية في الوقت الراهن ضرورة ملحة للدولة المعاصرة، ولا مركزية الإدارة التعليمية تخفف من أعباء مركزية الإدارة في التعليم، وتشرك السلطات المحلية في أمور التعليم وتحول سلطة اتخاذ القرارات إليهم، وعلى الرغم من تفويض السلطة في القرارات والأمور المتصلة بالعملية التعليمية، إلا أن هناك نوع من المسئولية والمحاسبة تقع على عاتق هذه الجهات حتى لا تفهم اللامركزية بطريقة خاطئة[1].

ويتطلب التحول إلى اللامركزية في الإدارة التعليمية بيئة سياسية مناسبة، وأهداف سياسية واضحة، وقوانين وتشريعات واضحة، والتعرف على أغراض وعقبات اللامركزية، واحترام وتقدير للسلطات المحلية[2]، ويتطلب التحول إلى اللامركزية أيضاً وحدات تعليمية محلية، وعدد ومكان هذه الوحدات يخضع للعوامل الآتية: الاتساع الجغرافي، ترتيبات الإدارة السياسية العامة، العوامل الثقافية، المشروعات التربوية والمنشآت القادمة[3].

ومن الخبرات العالمية المعاصرة فى مجال لامركزية الإدارة التعليمية، خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسير السياسة التعليمية على مبدأ التعليم مسئولية الولاية، مما اتاح الفرصة لربط السياسة التعليمية بظروف وإمكانات كل ولاية على حدة، حيث أن

---

1 - Sack, Richard & Saidi, Mahieddine(1997) Functional Analysis (Management Audits) of the Organization of Ministeries of Education, Paris, **UNESCO**,. P(53).

2 - Fiske, Edward B. (1996) Decentralization of Education: Politics and Consensus, The World Bank, Washington ,DC. - Available at: **http://www.worldbonk.org/education/glaba/educationreform**.

3 - R. Govinda (1997) Decentralization of Education Management, Experiences from South Asia, Paris, **UNESCO**, PP (19-20).

لكل ولاية سلطتها التعليمية، إلا إن الدستور الأمريكي أعطي للحكومة الفيدرالية صلاحيات يمكن أن تساعد فى إحداث تغييرات فى السياسات التعليمية وفقاً للاعتبارات القومية[١].

وهناك خبرة المملكة المتحدة، حيث لا تسيطر الدولة علي كل شئون التعليم بل تشترك فقط في وضع سياسة عامة له تهتدي بها السلطات المحلية في أشرافها علي التعليم، والمسئولية التعليمية تنقسم بين الحكومة المركزية والسلطات التعليمية المحلية (LEA) والكنائس، وبعض المؤسسات أو المكاتب التطوعية، وبعض المعاهد التعليمية ثم أخيراً المسئولين عن مهمة التدريس، والنظام التعليمي الإنجليزي نظام قومي يدار أو ينظم محليا، ومن سماته لا مركزية في الإشراف علي التعليم، قيام الهيئات الدينية، والمدنية بدور هام في التعليم، حرية المعلمين والمتعلمين[٢].

وفي جمهورية مصر العربية ذكر تقرير التنمية البشرية لمصر سنة ٢٠٠٣ أن للمشاركة المجتمعية، والديمقراطية واللامركزية يتلازمون؛ لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي وسياسي بين مختلف فئات المجتمع، وأن تنظيم دور المجتمع المدني هو جوهر أي تغيير مجتمعي، ولا يتم إلا بتحقيق قدر كاف من اللامركزية، ولذلك يطرح الحزب الوطني الديمقراطي السياسات التالية؛ لتحقيق اللامركزية في التعليم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم المصرية من أجل التنفيذ، وهي لامركزية مناهج الدراسة، لامركزية الكتاب المدرسي، لامركزية التعامل مع المعلمين والعاملين، لامركزية تقويم الطالب، لامركزية التمويل، لامركزية الإدارة المدرسية واتخاذ القرار، وبالاسترشاد هنا بتجربة الإسكندرية تبنى الحزب الوطني الديمقراطي إنشاء مجلس تعليم داخل كل محافظة يتولى أمور التعليم بالمحافظة[٣].

١- عبد الجواد بكر (٢٠٠٢):**السياسات التعليمية وصنع القرار**، الإسكندرية، دار الوفاء للنشر والطباعة،ص(٣٣).

٢- عرفات عبد العزيز سليمان (٢٠٠٠): **الاتجاهات التربوية المعاصرة (رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم)**، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص ص(٣٠٨، ٣٠٩).

٣- الحزب الوطني الديمقراطي، أمانة السياسات، لجنة التعليم والبحث العلمي (٢٠٠٣): **"نحو مجتمع المعرفة" المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية**، ورقة سياسات، سبتمبر، ص ص(٤ – ١٤).

وتجربة الإسكندرية من التجارب المحلية في مجال لا مركزية الإدارة التعليمية، حيث تقوم علي شراكة بين المحافظة ورجال الأعمال وجمعية تنمية الإسكندرية والجمعيات الأهلية ومديرية التربية والتعليم؛ لرفع كفاءة المدارس، وتحسين المستوى الخدمة بها، والأشراف علي إدارتها، ومن أهم نتائج تقويم هذه التجربة الرائدة تحسن المستوي الأكاديمي بالمدارس، انخفاض معدل التسرب، ارتفاع الحالة المعنوية والرضا الوظيفي لدي المعلمين، خلق توجيهات أفضل من التلاميذ وأولياء الأمور والمجتمع نحو المدرسة والعملية التعليمية[1]، وقد بدأ تنفيذ هذه التجربة فى إطار برنامج تطوير التعليم بمحافظة الإسكندرية، الذى وقعت مذكرة التفاهم الخاصة به بين الممثلين لوزارة التربية والتعليم والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وامتد هذا البرنامج ليشمل ست محافظات أخرى هى القاهرة، والمنيا والفيوم، وبنىسويف، وقنا، وأسوان.

ومن خلال استقراء الخلفية التاريخية لنظام الإدارة المصري،يتضح أنه كانت هناك محاولات لتطبيق الإدارة المحلية منذ أيام حكم محمد على، وحتى صدور قوانين الإدارة المحلية بدءاً من قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، وحتى قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩وتعديلاته، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق الأهداف والآمال التى كانت ترجي منها[2]، وظلت ممارسات المركزية سائدة في تسيير كافة شئون الحياة.

فبالنسبة لنظام التعليم يتضح أن محمد علي ربط الإدارة التعليمية بمصلحة الحاكم واستمر هذا الوضع إلى عام ١٩٢٣، ومن هذا التاريخ إلى ثورة يوليو ١٩٥٢ أسهم المربيين في التوجه إلى اللامركزية، وجاءت الثورة بكل ممارستها المعروفة تشجع الاتجاه إلى لامركزية الإدارة التعليمية، عن طريق صدور قوانين الإدارة المحلية[3]، إلا أن المتتبع

١- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، **مرجع السابق**، ص ص(١٠٧، ١١٠).

٢- رئاسة الجمهورية، **المجالس القومية المتخصصة**، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الرابعة والعشرون (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤)، **التجربة المصرية فى اللامركزية الإدارية**، ص ص(١٧١ – ١٧٤).

٣- عبد الله حامد الدسوقي (١٩٨٥): " دراسة مقارنة لتقويم النظام اللامركزي في إدارة التعليم في كل من ج.م.ع والمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات إحدى الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية)" **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص ص(١٥٠-١٥١).

لإدارة التعليم، يجد أنها تسير وفق مركزية التخطيط والتوجيه، ولا مركزية التنفيذ، وهذه هى المركزية بعينها، التى لم تعد تلائم التضخم الحجمى لنظام التعليم ولا حتى خصائص السياق المجتمعي الحالية.

لذلك تجدر الإشارة إلى إن مركزية إدارة التعليم، من حيث تخطيطه ورسم سياساته ووضع مناهجه وبرامجه تحتاج إلى إعادة نظر ودراسة علمية، تمهيداً لمشاركة السلطات التعليمية المحلية في الكثير من الأمور التي تنفرد الوزارة باتخاذ القرار فيها[1]، وهذا ما تسعى إليه القيادة السياسية عن طريق تطبيق اللامركزية، التى يجب أن يسير تطبيقها على تخطيط متأني، ويسترشد بمبادئ واضحة، ويستفيد من بعض الخبرات المعاصرة فى هذا المجال، ويأخذ من هذه الخبرات ما يتوافق مع البيئة المحلية لجمهورية مصر العربية.

١/٣: أهداف دراسة اللامركزية:

١/٣/١: تحليل ودراسة اللامركزية فى إدارة نظم التعليم قبل الجامعي.

٢/٣/١: الوقوف على خبرتى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى تطبيق اللامركزية، ومحاولة الاستفادة منهما.

٣/٣/١: تشخيص واقع إدارة نظام التعليم قبل الجامعي بمصر.

٤/٣/١: معرفة متطلبات تطبيق اللامركزية من وجهة نظر القيادات التعليمية بمصر.

٥/٣/١: تحديد متطلبات تطبيق اللامركزية فى إدارة نظام التعليم قبل الجامعي بمصر فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة.

١/٤: أهمية دراسة اللامركزية :

١/٤/١: محاولة لمعرفة متطلبات تطبيق اللامركزية في إدارة نظام التعليم قبل الجامعي فى جمهورية مصر العربية، الأمر الذي قد يفيد القائمين على تنفيذ توجه وزارة التربية والتعليم إلى اللامركزية.

---

١ - أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٩): **التعليم في مصر ماضيه، وحاضره ومستقبله**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص(٢١١).

١/٤/٢: تتعرض الدراسة لخبرتين عالمتين معاصرتين في مجال لامركزية الإدارة التعليمية وهما(خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، وخبرة المملكة المتحدة) الأمر الذي يرجع بالاستفادة على تطبيق لامركزية الإدارة التعليمية بجمهورية مصر العربية.

١/٤/٣: تتناول الدراسة (تجربة الإسكندرية) في لامركزية الإدارة التعليمية الأمر الذي قد يفيد باقي محافظات الجمهورية.

١/٥: حدود الدراسة الحالية :

١/٥/١: الحدود الموضوعية:

وتتمثل فى ثقافة اللامركزية فى عمليات (التخطيط – التنظيم – التمويل – صنع القرار – الرقابة والمحاسبية)، حيث إن هذه العمليات هى أكثر العمليات التى يمكن أن يظهر فيها تطبيق اللامركزية، مع الإشارة إلى المركزية بالإضافة إلى خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كخبرات معاصرة الأولى مفرطة والثانية معتدلة، بالإضافة لتجربة الإسكندرية كتجربة محلية رائدة.

١/٥/٢: الحدود المكانية:

وتضم وزارة التربية والتعليم كمستوى قومي، ومحافظات الإسكندرية وبنىسويف وأسيوط كمستوى إقليمي ومحلي وإجرائي، وهى ممثله للمجتمع المصري وبيئاته المختلفة إلى حد كبير.

١/٥/٣: الحدود البشرية:

وتشمل بعض وكلاء الوزارة ومديري العموم بديوان عام وزارة التربية والتعليم كمستوي قومي، بالإضافة إلى بعض القيادات التعليمية بمديريات وإدارات ومدارس المحافظات السابقة، وهم يمثلون المستوى الإقليمي والمحلي والإجرائي.

١/٥/٤: الحدود الزمنية:

وتتحدد بزمن إجراء الدراسة الميدانية، وهو عام ٢٠٠٨ م.

١/٦: منهج الدراسة:

١/٦/١: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي فى وصف وتفسير وتحليل كل من: طبيعة اللامركزية فى إدارة نظم التعليم، السياق المجتمعي المصري وواقع إدارة نظام التعليم، السياق المجتمعي بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكيفية تطبيق اللامركزية.

٢/٦/١: استخدمت الدراسة مدخل التحليل المقارن فى استخراج أوجه الاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى تطبيق اللامركزية.

١/٧: أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة للكشف عن متطلبات تطبيق اللامركزية فى إدارة نظام التعليم قبل الجامعي بمصر فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة، طبقت على بعض وكلاء الوزارة ومديري العموم بديوان عام وزارة التربية والتعليم، وعلى بعض القيادات التعليمية بمديريات وإدارات ومدارس محافظات (الإسكندرية – بنى سويف – أسيوط)، وذلك للتعرف على آرائهم فى مدى أهمية المتطلبات الواردة بالاستبانة.

١/٨: مصطلحات الدراسة:

١/٨/١: الإدارة التعليمية *Educational Administration*:

تعرف على أنها الطريقة التى يدار بها التعليم فى مجتمع ما، وفقاً لأيديولوجية ذلك المجتمع وأوضاعه والاتجاهات الفكرية والتربوية السائدة فيه ليصل إلى أهدافه، بتنفيذ السياسة المرسومة له؛ ليحقق هذا التعليم أهدافه من خلال كل نشاط منظم مقصود وهادف يحقق الأهداف التربوية المنشودة من المدرسة[١]،ويقصد بها مجموعة العمليات المتشابكة والمتداخلة التى تتكامل فيما بينها سواء داخل المنظمات التعليمية، أو بينها وبين نفسها؛

١- تيسير الدويك وآخرون (١٩٩٨): **أسس الإدارة التربوية والمدرسية والإشراف التربوي**، عمان، الأردن،دار الفكر للطباعة، ص(١٣).

لتحقيق الأهداف المرغوبة من التربية، وفى ظل هذا المفهوم فالإدارة وسيلة وليست غاية فى حد ذاتها[١].

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها مجموعة من العمليات المترابطة التى تتداخل فيما بينها: لتحقيق الأهداف المرجوة من التعليم، وتضم أربع مستويات هى القومي والإقليمي والمحلي والإجرائي المدرسي.

١/٨/٢: المركزية Centralization:

تعنى حصر السلطة فى يد المستوي الإداري الأعلى، حيث يكون له وحدة الحق فى اتخاذ كافة القرارات بمعزل عن المستويات الإدارية الأخرى[٢]، ويقصد بها أن ينفرد بالإشراف على التربية إدارة أو هيئة أو سلطة واحدة تسيطر على التربية وتوجهها الوجهة التى تراها دون أن يشاركها فى ذلك سلطة أو هيئة أخرى[٣].

وبذلك فهى تعني هيمنة المستوي القومي على سلطات ومسئوليات العمليات الإدارية، وإن كانت هناك مستويات إدارية أخرى، فهى لا تملك سلطات ومسئوليات، لكن وجدت لتخفيف العبء عن المستوي القومي.

١/٨/٣: اللامركزية Decentralization:

تعرف على أنها تفويض سلطة مركزية لوحدات فرعية من النظام المدرسي، السلطة التنفيذية واتخاذ بعض القرارات، بحيث تدير كل وحدة من هذه الوحدات المدارس فى منطقة جغرافية معينة، مما يؤدي غالباً إلى رقابة شعبية Community control أعظم[٤]، وتعنى تقسيم الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية فى العاصمة وبين هيئات إدارية متعددة، تباشر أعمالها فى استقلال عن السلطة المركزية الإدارية، ولكن تحت

١- محمد منير مرسي (١٩٩٨): **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها**، الطبعة الثانية، القاهرة،عالم الكتب،ص (١٦) .
٢- صلاح عبد الحميد مصطفى،ونجاة عبد الله النابة (١٩٨٦):**الإدارة التربوية**، دبي، الأمارات، دار القلم،ص(١٤٥).
٣- صديقة أحمد زكي عبد القادر (١٩٨٤): **دور الإدارة التعليمية فى تطوير المناهج**، الرياض، دار المريخ،ص(٤١)
٤- رمزي كامل حنا الله، وميشيل تكلا جرجس (١٩٩٨): **معجم المصطلحات التربوية**، إنجليزي عربي، لبنان، مكتبة لبنان، ص(١٣٧).

إشراف ورقابة منها[1]، ويقصد بها توزيع السلطات وإعطاء حرية اتخاذ القرارات، حيث يجري العمل التنفيذي على مستوي المناطق المحلية، والوحدات المدرسية[2].

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها توزيع سلطات ومسئوليات عمليات الإدارة على المستوى الإقليمي والمحلي والإجرائي بدلاً من تركيزها فى المستوي القومي، مع وجود دور قوي للمشاركة المجتمعية، وذلك فى ضوء الأهداف العامة للدولة.

١/٩: الدراسات السابقة والتعليق عليها:

تم حصر الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة لإمكانية الاستفادة منها، والتعرف على أبعادها وأوجه الاختلاف بينها وبين الدراسة، وتم ترتيبها تاريخياً وتصنيفها إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية.

١/٩/١: الدراسات العربية:

١/١/٩/١: دراسة حسن محمد إبراهيم حسان(١٩٧٦)[3]:

استهدفت الدراسة التعرف على عناصر الإدارة الجيدة، والتعرف على الأسباب التى أدت إلى اختيار الاتجاه نحو اللامركزية فى الإدارة التعليمية، ومعرفة الخطوات التى اتخذت من أجل هذا الاتجاه، وتحليل أسباب البطء فى تطبيق اللامركزية، والتعرف على الأسلوب المناسب الذى يكفل تحقيق لامركزية الإدارة التعليمية، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفى إلى جانب الدراسة الميدانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المركزية ما زالت سائدة فى إدارة التعليم، وتقسيم الاختصاصات غير واضح بين الوزارة وبين المديريات والإدارات التعليمية، وتعانى

١- صديقة أحمد زكي عبد القادر، مرجع سابق، ص ٤٤.

٢- أحمد إبراهيم أحمد (٢٠٠٣): **الإدارة المدرسية فى مطلع القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص(١٤٧).

٣- حسن محمد إبراهيم حسان (١٩٧٦): " دراسة تقويمية لتطبيق اللامركزية فى إدارة التعليم العام فى مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

الإدارة التعليمية من بعض المشكلات منها عدم ملاءمة المباني المدرسية، وتعدد الفترات في اليوم الواحد، ووجود عجز في التجهيزات وفي نوعيات هيئة التدريس.

٢/١/٩/١: دراسة إميل فهمي حنا شنودة(١٩٧٨)[١]:

استهدفت الدراسة البحث عن صيغة جديدة للعمل في مجال تنمية وتطوير الإدارة التعليمية، والتعرف على المحاولات التي جعلتنا نتجه نحو اللامركزية في الإدارة التعليمية، وتقييم للمراحل التي مرت فيها لا مركزية الإدارة التعليمية، ومحاولة الوصول إلى صورة لامركزية الإدارة التعليمية المطلوبة، واستخدام الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي الميداني.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحليات التربوية والتعليمية تعيش بيروقراطية تقليدية تفرض علينا تنظيم إداري جديد يتمشى مع قيم واتجاهات المجتمع الديمقراطي وتطورات الإدارة الراهنة، لامركزية الإدارة التعليمية، نظام ديمقراطي، أصبح نوعاً من العلاج العالمي الشامل لحل المشكلات التي تتعلق بإدارة الأنظمة السليمة، التوصل إلى اقتراح بتقسيم المحافظات إلى ثمانية أقاليم، حيث يراعى هذا التقسيم الظروف المحلية والبيئية لكل قسم، ويترك لهذه الأقسام الإصلاح الإداري حسب ظروف كل قسم، بحيث أن يكون هذا الإصلاح كلياً.

٣/١/٩/١: دراسة فرغلى جاد أحمد حسن(١٩٧٩)[٢]:

استهدفت الدراسة معرفة المتغيرات التي حدثت في مصر في السبعينات، وأثر هذه المتغيرات في ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين السلطات الإدارية التعليمية القومية والمحلية بالمقارنة بالسلطات التعليمية القومية والمحلية في كل من إنجلترا والولايات المتحدة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارنة، والدراسة الطولية والعرضية.

١- إميل فهمي حنا شنودة (١٩٧٨): لا مركزية الإدارة التعليمية التطور والواقع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٢- فرغلى جاد أحمد حسن (١٩٧٩): " دراسة مقارنة للعلاقات بين السلطات الإدارة التعليمية القومية والمحلية في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط.

وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح للعلاقة بين السلطات التعليمية القومية والمحلية فى مصر يقوم على الأسس التالية: تقسيم الجمهورية إلى أقاليم تربوية تنتقل إليها سلطات الوزارة على البحوث التربوية، وتقديم الاستشارات لمن يطلبها من السلطات المحلية، أن يكون للمدرسة الحرية فى تنفيذ البرامج الدراسية، وأن يترك للمعلمين حرية اختيار الطرق المناسبة لتنفيذها.

٤/١/٩/١: دراسة عايدة عبد التواب بكر(١٩٧٩)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على مدى تحقيق تنظيم مديرية التربية والتعليم بمحافظة الدقهلية لأهداف الإدارة التعليمية اللامركزية، ومعرفة جوانب القوة والضعف الموجودة فى تنظيم المديرية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى.

وتوصلت الدراسة إلى وجود جوانب ضعف كثيرة فى تنظيم مديرية التربية والتعليم بمحافظة الدقهلية تفوق تحقيق أهداف إدارة التعليم اللامركزية.

٥/١/٩/١: دراسة سليمان عبد الرحمن المصري(١٩٨٠)[٢]:

استهدفت الدراسة إيجاد صيغة ملائمة للإدارة التعليمية فى مصر والكويت، تتفق مع تراثها الإسلامي والثقافي، ومع متطلبات العصر الحديث، واستخدم الباحث المنهج المقارن.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة التعليمية فى مصر لم تتجح فى الاتجاه نحو اللامركزية لأن الاتجاه نحو اللامركزية لا يتفق مع التراث الثقافي المصري، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر الإدارية التعليمية اللازمة.

---

٢ - عايدة عبد التواب بكر (١٩٧٩): " تنظيم الإدارة التعليمية اللامركزية، دراسة ميدانية لمحافظة الدقهلية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.

١- سليمان عبد الرحمن المصري (١٩٨٠): " دراسة مقارنة للاتجاه نحو اللامركزية فى إدارة التعليم فى مصر والكويت"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا.

٦/١/٩/١: دراسة فيصل الراوى رفاعى(١٩٨٤)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على اختصاصات وحدات الحكم المحلى فى مجال التعليم من الناحية القانونية التشريعية، والتعرف على واقع الدور التعليمي لوحدات الحكم المحلى فى محافظة سوهاج، وتقديم تصور مقترح للدور الذى يمكن أن تسهم به وحدات الحكم المحلى فى التعليم فى مجال إدارة، وتنظيم التعليم، وسير العمل بالمدارس، وربط المدرسة بالبيئة المحلية، وتمويل التعليم.

٧/١/٩/١: دراسة أحمد عبد السلام(١٩٨٤)[٢]:

استهدفت الدراسة معرفة المشكلات والمعوقات التى تواجه الإدارة التعليمية خلال محاولاتها الاستجابة لنظام الحكم المحلى، وأسباب الفجوة الموجودة فى التطبيق العملي للقرارات، واستخدام الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفى التحليلي.

وتوصلت الدراسة بالنسبة للتخطيط لم يشارك مجتمع البحث فى وضع الأهداف المطلوب تحقيقها ويعتمدون على الاجتهادات الشخصية والخبرة فى أداء الأعمال المنوط بهم، أما عن التنظيم فتبين أن الأقدمية هى أساس شغل الوظائف والترقيات، وأن العاملين في مستوى المديرية يتمتعون بحرية تنفيذ التعليمات، ولا يستخدم التفويض إلا في أضيق الحدود على مستوى الإدارة التعليمية، وتبين أن أهم المشكلات هي نقص الإمكانيات المادية والبشرية وكثرة القوانين واللوائح، وتمركز السلطة في أيدي الرئاسات أو عدم إعطاء التفويض للمستويات الأدنى، والوزارة هي مصدر كل التعليمات مباشرة، والأقدمية هي أساس توزيع الحوافز على كل المستويات.

١- فيصل الراوى رفاعى (١٩٨٤): " تقويم دور وحدات الحكم المحلى فى التعليم"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية سوهاج.

٢ - أحمد عبد السلام (١٩٨٤): " مشكلات الإدارة التعليمية في ظل نظم الحكم المحلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٨/١/٩/١: دراسة عبد الله حامد الدسوقي(١٩٨٥)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على الخطوات والإجراءات والوسائل التي اتخذت من أجل تطوير الإدارة التعليمية والاتجاه بها من المركزية إلى اللامركزية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية، والوقوف على جوانب النقص في الإجراءات، ومعالجتها بما يحقق التطبيق السليم للنظام اللامركزي في إدارة التعليم في كلا البلدين، واستخدم الباحث المنهج المقارن.

وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي والخبرة لأفراد العينة مرتفع ويؤهلهم لتحمل مسئوليات النظام اللامركزي وتطبيقه بفهم وكفاية، ولا يزال هناك فئة في الديوان العام بالوزارة ليست بالقليلة تفضل النظام المركزي للتعليم، وأهم العقبات التي كشفت عنها الدراسة الميدانية في تطبيق النظام اللامركزي- للتعليم في مصر تطبيقاً سليماً، هو العيب في توزيع الاختصاصات.

٩/١/٩/١: دراسة السيد عبد العزيز البهواش(١٩٨٧)[٢]:

استهدفت الدراسة التعرف على مقومات نجاح، وفشل تجارب مصر السابقة في مجال لامركزية الإدارة التعليمية، والتعرف على بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال لامركزية الإدارة التعليمية في ضوء ثلاث محاور رئيسية:هي التخطيط التعليمي، والازدواجية في الإدارة التعليمية وتمويل التعليم، والتوصل إلى بعض المقترحات التي تساير الاتجاهات المعاصرة وطبيعة المجتمع المصري، واستخدم الباحث المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

١- عبد الله حامد الدسوقي (١٩٨٥): " دراسة مقارنة لتقويم النظام اللامركزي في إدارة التعليم في كل من ج.م.ع، والمملكة العربية السعودية، في ضوء خبرات إحدى الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٢- السيد عبد العزيز البهواش (١٩٨٧): "دراسة مقارنة لبعض مشكلات اللامركزية في الإدارة التعليمية في مصر، في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية.

وتوصلت الدراسة إلى عدم إسهام السلطات المحلية في عمليات التخطيط، وعدم وضوح الاختصاصات والمسئوليات والسلطات بين المديريات والإدارات التعليمية بعضها وبعض، وبينها وبين ديوان الوزارة في القاهرة، مركزية تمويل التعليم في مصر وضآلة الجهود الذاتية وعجز الوزارة، بينما في إنجلترا تشترك السلطة المركزية والسلطة المحلية في التمويل، وفي الولايات المتحدة تشارك سلطة الولاية في تمويل التعليم دون أن يؤدي ذلك إلى السيطرة على التعليم وتقييد حريته.

١٠/١/٩/١: دراسة عفاف محمد سعيد(١٩٨٩)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على أثر النظام السياسي على نظام الإدارة التربوية في مصر، وهل لامركزية الإدارة التعليمية تناسب المجتمعات النامية، واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى التوسع في تطبيق اللامركزية مع استقلال كل منطقة بجميع الشئون الفنية والإدارية وخاصة في نواحي التنفيذ، وأن يقتصر عمل الديوان العام على رسم السياسة والتوجيه العام، ومنح الإدارة التعليمية أكبر قسط من السلطة والحرية حتى يتيسر لها الانتقال في نظام الحكم، التدرج في نقل مسئوليات الإدارة التعليمية المركزية الفنية والمالية والإدارية إلى المدارس، ودعم مفهوم الديمقراطية في التنظيم الهيكلي لإدارة التعليم من خلال سلطات المجالس المشتركة، وتأكيد ذاتية المدرسة، والاستفادة من الإدارة بالأهداف والنتائج، والربط بين التعليم وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١١/١/٩/١: دراسة كمال حسني بيومي(١٩٩١)[٢]:

استهدفت الدراسة التعرف على مدى التنسيق القائم بين المحليات وأجهزة وزارة التعليم؛ لتنفيذ الأهداف العامة للخطة القومية، ومواجهة بعض المشكلات التعليمية

---

١ - عفاف محمد سعيد (١٩٨٩) " تأثر الإدارة التربوية في مصر بالنظام السياسي للدولة، وأثر ذلك على نظام التعليم"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

٢- كمال حسني بيومي (١٩٩١): " دراسة تقويمية لدور التنظيمات والأجهزة المحلية بالمحافظات لتنفيذ السياسة التعليمية مرحلة التعليم الأساسي" "دراسة حالة"، شعبة التخطيط التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

مثل: مشكلة الأبنية، والتجهيزات، ومشكلة التدريب والتمويل، والوصول إلى توصيات مقترحة بشأنها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، إلى جانب الدراسة الميدانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن وزارة التعليم مازالت هي القائمة على معظم الاختصاصات، ولا يوجد جهاز فني مسئول عن تحديد فلسفة وأهداف وأساليب التنسيق المطلوبة؛ لتنفيذ أهداف السياسة التعليمية، وتضارب الاختصاصات، وقصور في التعاون بين أجهزة الحكم المحلي والهيئة العامة للأبنية التعليمية في التخطيط والتنسيق والتنفيذ والتمويل، وجود كثير من التدخلات والمعوقات في مسيرة العملية التدريبية، عدم تشجيع الوزارة القطاع الخاص.

١٢/١/٩/١: دراسة نجدة إبراهيم علي سليمان(١٩٩٧)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على واقع الإدارة المحلية في مصر، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الإدارة المحلية في التعليم،والتعرف على الاتجاهات الجديدة في الإدارة التعليمية المحلية في بعض الدول المتقدمة، واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج الدراسات المستقبلية بالاستعانة بالسيناريوهات في الرصد العلمي للمستقبل.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاج التوجهات المتوقعة لصيغة التعليم في مصر في السنوات القادمة، والتنبؤ بالخصائص الجديدة لإدارة التعليم المحلية، وتقديم أربع سيناريوهات مختلفة لتطوير الإدارة المحلية في التعليم في مصر في العشرين سنة القادمة وهي: السيناريو الإصلاحي، سيناريو التعاقد، وسيناريو إدارة الجودة الشاملة، والسيناريو الممكن أو الوسط المعاون، مع بيان مميزات وعيوب كل سيناريو وصعوبات تطبيقه وكيفية التغلب عليها.

١- نجدة إبراهيم علي سليمان: (١٩٩٧) "تطوير الإدارة المحلية في التعليم رؤية مستقبلية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

١٣/١/٩/١: دراسة رسمي عبد الملك رستم(٢٠٠٣)[١]:

استهدفت الدراسة تفعيل عملية الشراكة المجتمعة فى نظام التعليم بالمرحلة الثانوية على المستويين القومي والمحلي بصفة عامة، مع التركيز على بيان السيناريوهات الممكنة والمرغوبة التى توضح طرق تطوير الشراكة وصياغتها، واستخدم الباحث منهجاً يمزج بين المنهج الوصفي التحليلي، وبعض مداخل وأدوات الدراسات المستقبلية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها سوء القوانين الحاكمة لمجال العمل الأهلي فى مصر، وضعف إيمان المدرسة بالمشاركة الشعبية والمجتمعية فى التعليم، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة المدارس، ومراجعة التشريعات التربوية والتعليمية، وتنسيق الجهود بين وزارة التربية والتعليم ووحدات الحكم المحلي والأجهزة الأهلية العاملة فى مجال التربية والتعليم والثقافة، وتوثيق العلاقة بين النظام الإنتاجي والنظم التعليمية والتحول إلى نظام الإدارة بالأهداف.

١٤/١/٩/١: دراسة عايدة عباس أبو غريب(٢٠٠٥)[٢]:

استهدفت الدراسة التعرف على معايير اللامركزية الواجب توافرها فى مناهج التعليم الثانوي فى مصر،ومدي توافرها فى المناهج الحالية،واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي

توصلت الدراسة إلى أهمية الوعي بمتطلبات تحقيق اللامركزية فى المنهج، وأهمية مراعاة الأهداف والمحتوي وطرق التدريس والأنشطة والتقويم فى ضوء معايير اللامركزية، وأوصت الدراسة بالعمل على نشر ثقافة اللامركزية فى جميع المجالات والتدقيق فى اختبار القيادات التربوية من النظار والمديرين.

١- رسمي عبد الملك رستم(٢٠٠٣): **تفعيل الشراكة المجتمعية فى العملية التعليمية وسلطات المحافظات فى إدارة التعليم**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

٢- عايدة عباس أبو غريب(٢٠٠٥): **بين المركزية واللامركزية فى مناهج التعليم الثانوي بمصر(دراسة ميدانية)**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

١/٩/٢: الدراسات الأجنبية:

١/٢/٩/١: دراسة يانج (١٩٩١)[1]:مصادر الدعم السياسي للامركزية النظام التعليمي وعلاقته بالدعم العام للتعليم.

استهدفت الدراسة توضيح أكثر للامركزية وفحص كيف يتحد تفضيل النظام التعليمي اللامركزي مع العوامل السكانية للرغبة في المشاركة ومستوي المعلومات والتأييد لزيادة الضرائب والثقة داخل المدارس، وعن طريق نموذج "لوج لينر"، والتحليل التصوري للمعلومات التي أخذت من بعض المدارس العامة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أفضلية فعلية للامركزية في النظام التعليمي، والمشاركة فيه ولكن الرأي العام قاوم زيادة الضرائب لعدم وجود معلومات كافية، والدعم للمدارس العامة كان له علاقة إيجابية هامة مع الاتجاه للامركزية، والمعرفة عن المدارس العامة لم يكن لها علاقة واضحة مع تأييد اللامركزية.

١/٢/٩/١: دراسة رايز (١٩٩٢)[2]:إعادة التفكير في الأنماط التعليمية للتخطيط التربوي والإدارة في باكستان.

استهدفت الدراسة توضيح التطور للصورة اللامركزية للتعليم في باكستان، حيث أظهرت الدراسة أن الإدارة التعليمية كانت مركزية وبعيدة،وكانت هناك برامج إصلاح لكنها لم تفهم، وأدركت باكستان أن النهوض بالتعليم لا يأتي إلا من خلال التوجه نحو اللامركزية، وإشراك المخططين مع المديرين والمدرسين وأعضاء المجتمع، والاستعارة من نماذج أمريكا وانجلترا وألمانيا وكشمير التي أثبتت نجاحها.

---

1 - Yang, Seungshil (1991)"Sources of Political Support for Decentralization of the Educational System and its Relationship to Public Support for Education, PhD, University of Illinois at Urbana Champaign, P.(113) (Diss. Abs.Int.,AA/9211045).

2 -Riaz, Shahnaz Anjum (1992) "Rethinking Educational Structures of Educational Planning and Administration in Pakistan:Prologue to local Development – Decentralization, EdD, Columbia university, (Diss.Abs.Int.,AA/9218707) ,P(237).

ترتب علي ما سبق أن جاءت الخطة الخمسية السابقة لباكستان تلزم الأفراد والوحدات المحلية في إدارة التعليم، وجاء النموذج التعليمي للحكومة ينادي بالمشاركة بين المقاطعات والبرامج القومية، والتخطيط من القاع إلى القمة، وتفويض أكبر للحكومات المحلية، وهذا سيكون ممارسة للتفاؤل في التعليم.

٣/٢/٩/١: دراسة باير (١٩٩٣)[1]:التحول نحو اللامركزية في صنع القرار-عمليات صنع القرار المشتركة.

استهدفت الدراسة فحص اللامركزية في صناعة القرار من المنظور لمدرسة ابتدائية واحدة ضمن ولاية تكساس الأمريكية، حاولت أعادت بناء نظامها الحكومي، ومن خلال تحليل البيانات التي أخذت عن طريق المقابلات والملاحظات.

توصلت الدراسة إلى أن اللامركزية في صناعة القرار ممكن أن تكون قابلة للتطبيق ألا أن هناك مجموعة من القيود أثرت في قدرة اللجنة المسئولة عن القرارات اللامركزية كي تكون فعالة، وهذه قيود خارجية تمثلت في البناء التنظيمي نفسه، وانعدام الموارد، واستمرار الهيئات البيروقراطية في المكافحة من أجل التحكم، وعدم وجود مال إضافي لبرامج الابتكار والتجهيزات والأشخاص، والقيود الداخلية التي منعت أعضاء اللجنة أن يكونوا منتجين المستوي الثقافي الأقل، وقيود الوقت التي خلقت بعض الضغوط، وانعدام الاتصال المناسب بين المدرسة والإدارة المركزية، وعلي الرغم من ذلك تصور أعضاء اللجنة أنه كان لديهم الفرصة في عمل أسلوب جديد لصناعة القرار المتضمن علي تقرير الحلول لكل المشاكل، وتحديد الأغراض العامة للمدرسة.

1 - Bair, Linda Herman (1993) "Moving towards Decentralized decision – making (Shared Decision making governance", **EdD**, University of Houston (**Diss.Abs.int**. AA/9401794),P.(419) .

٤/٢/٩/١: دراسة مايسون (١٩٩٤)[١]:محلية نظام التعليم فى غنيا:التقويم التشكيلي لتحقيق بعض أهداف السياسة اللامركزية.

استهدفت الدراسة معرفة أثر محلية نظام المدارس في غنيا علي تقرير المشاركة في صناعة القرار، والكفاءة في النظام التعليمي، وإشباع الحاجات،وعن طريق تحليل البيانات التي أخذت عن طريق الاستفتاءات.

توصلت الدراسة إلى أن اللامركزية ومحلية نظام المدارس جعلت المدرسين يشاركون في صناعة القرارات بالمدارس، وارتفاع أداء التلاميذ بالمدارس. ووجود إصلاحات نفعية بالمدارس، وتوفير الكتب، وتناسب البرامج التعليمية لاحتياجات التلاميذ.

٥/٢/٩/١: دراسة لي (١٩٩٥)[٢]: التحول الانتقالي واللامركزية فى التعليم – دراسة حالة على التعليم فى كوريا فى الفترة من عام١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٣.

استهدفت الدراسة التعرف علي كيفية تطور تجربة كوريا الجنوبية في مجال لامركزية الإدارة التعليمية منذ عام ١٩٨٧حتي عام ١٩٩٣، واستخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة وهو أحد أساليب المنهج الوصفي.

ومن أهم نتائج الدراسة أن إدارة التعليم في كوريا الجنوبية كانت تسيطر عليها الحكومة المركزية، ثم جاءت مرحلة جديدة من الحكم المحلي لتسيير شئون كل منطقة في أمور التعليم، ولكن لامركزية النظام التعليمي أعاقها عدم تخلي الحكومة المركزية عن كثير من السلطات، وجمع وتوزيع الضرائب الخاصة بالتعليم، وحتي القوانين المحلية صنعت بواسطة وزارة التعليم، وكذلك تعارض التكوين المؤسسي لهذه الدولة البيروقراطية مع الإصلاحات اللامركزية إلى جانب عدم الاستقرار السياسي.

1- Maison, Leyland, Osborne (1994) The Regionalization of Education in Guyana: A formative Evaluation of the Achievement of some goals a Decentralization policy, **EdD**, University of Toronto - Canada, (**Diss.Abs.int.**, AA/NN92881) .P.(184).

2 - Lee, Jebong (1995) "The transmitional state and Decentralization in Education: A case study of South Korean Education from 1987 to 1993, **PhD**, The university of Wisconsin – Madison (**Diss.Abs.int.**, AA/NN19014).P.(364).

٦/٢/٩/١: دراسة ليونارد (١٩٩٦)[١]:التعلم التنظيمي ومبادرة مجالس المدارس فى ضوء اللامركزية وإصلاح التعليم

استهدفت الدراسة التعرف علي أثر اللامركزية من خلال مبادرة مجالس المدارس علي إصلاح التيار التعليمي، ومن خلال تحليل البيانات التي أخذت عن طريق طرق كمية وكيفية من ثلاث مدارس قدمت حديثاً مجالس مدارس محلية، توصلت الدراسة إلى أن إصلاح التيار التعليمي يتضمن قوة دافعة تجاه الحكم والإدارة اللامركزية للمدارس، وأن مبادرة اللامركزية ومجالس المدارس المحلية مستمرة بسبب التحسينات التي شملت عملية التدريس والتعليم.

٧/٢/٩/١: دراسة ماك ديرموت (١٩٩٧)[٢]:الديمقراطية والتوزيع اللامركزي:مشكلات التحكم المحلي فى التعليم العام.

استهدفت الدراسة كيف يكون النظام للتعليمي الأمريكي أكثر ديمقراطية، حيث إنه من الصور المثالية في السياسات الأمريكية أن المجتمع المحلي يحكم المدارس العامة، وكثير من المواطنين يعتبرون أن الحكم في المدارس العامة هو جوهر الديمقراطية، ومن خلال الملاحظة لسياسات المدارس في أربعة مقاطعات للتعرف علي الجودة والكم في فرص مشاركة المؤسسات المحلية، توصلت الدراسة إلى أن النظام الموجود للنظام المحلي يفشل في خلق فرص تعليم متساوية لأن مقاطعات المدارس المحلية تدعم الفصل العنصري والعرقي، وذلك يتطلب فهم أكثر للامركزية والديمقراطية التي تطالب بمشاركة جميع المواطنين، وتدخل من جانب الدولة، لحماية الديمقراطية واللامركزية، والمشاركة المحلية.

---

1 - Leonard, Lawrence (laurie)-j . (1996) Organizational learning and the Initiation of School Councils (Education Reform) Decentralization, **PhD**, University of Toronto-Canada, (**Diss.Abs.int**. AA/9524510) , P.(223).

2 -Mcdermott, Kathryn Ames (1997) "Decentralization distribution , And Democracy : Problems in Local Control of Public Education Connecticut). **PhD,** Yale university, (**Diss.Abs.int.** AA/9731023), P.(377).

٨/٢/٩/١: دراسة ريفرا (١٩٩٨)[١]:اللامركزية والإدارة المتمركزة حول المدرسة- الأثر المرتبط بالإدارة المركزية والمستويات الخاصة بها.

استهدفت الدراسة معرفة أثر الأشخاص داخل الإدارة المركزية على السياسة الداعمة للإدارة المتمركزة حول المدرسة، ومن خلال تحليل البيانات التي أخذت من ثلاث مدارس محولة إلى اللامركزية والإدارة المتمركزة حول المدرسة، توصلت الدراسة إلى أن الأشخاص في الإدارة المركزية لم يكن لهم دور داعم، والمديرين بهذه المدارس هم الذين لعبوا دور حيوي في الإصلاح، ولابد من الدعم السياسي والاجتماعي والتغيير النظامي في استراتيجيات القادة، حيث أن القادة مازالوا يتعلقوا بالقيم والمعتقدات القديمة.

٩/٢/٩/١: دراسة زيجارا (١٩٩٩)[٢]:اللامركزية وكفاح الاستقلال الثقافي لتشبس في المكسيك – دراسة حالة على التغييرات التعليمية والثقافية.

استهدفت الدراسة تفسير العلاقة بين سياسات اللامركزية وكفاح الاستقلال الثقافي في المدن الهندية لتشبس في المكسيك، وعن طريق التحليل التفسيري لبعض الوثائق والمناظرات المباشرة والمقابلات، توصلت الدراسة إلى أن الفشل في اللامركزية التعليمية يمكن أن يحث على النضال من أجل الاستقلال، حيث تلتقي العوامل التاريخية والسياسية، وأن المجال التنظيمي أكثر من أي مجال أخر يمكن من بناء استراتيجيات للمشاركة بين اللامركزية والفيدرالية الجديدة والاستقلال المحلي.

1- Rivera, Myrna , lynn (1998) Decentralization and schools – Based Management: The impact on central office Roles and Responsibilities, **EDD,** University of southern California,**(Diss.Abs.Int.,**AA/9731023) ,P.(377).

2- Zeagarra, Hugo (1998) " Decentralization and Autonomy in Chiapas, Mexico: 1994-1998, A case study of cultural – educational change", **PhD.** University of Pittsburgh, **(Diss.Abs.int.,**AA/9731023)., P.(377) .

١٠/٢/٩/١: ماك دونالد (٢٠٠٠)[١]:

العلاقة بين الآباء صانعي القرار: آرائهم / إدراكهم لمستوي تأثيرهم على القرارات فى الإدارة المتمركزة حول المدرسة/ القرارات فى الإدارة اللامركزية للمدرسة درجة اللامركزية لهيكل منطقة المدرسة فى خطة الولاية الموضوعة للإدارة المتمركزة حول المدرسة/ والإدارة اللامركزية للمدرسة واستقرار مجتمع المدرسة.

استهدفت الدراسة التعرف علي أدوار صناع القرار بالمدرسة بإعادة صياغة المبادرات التي تعكس التغير في العلاقة التقليدية بين الأب والمدرسة، ومن خلا ل تحليل البيانات التي اشتقت من ردود (١٢٥) والد من روداليذ وروشستر بنيويورك.

توصلت الدراسة إلى سيطرة ممثلي المجالس والأشخاص المسيطرين علي القرار التعليمي المدرسي، وأن الآباء يريدوا أن ينغمسوا في صناعة القرار، وأن صناعة القرار بالمدرسة هي الدواء لكل العيوب داخل الفصول التعليمية.

١١/٢/٩/١:دراسة ستيورت(٢٠٠١)[٢]:مشكلة الإصلاح:اللامركزية وأخطاء التطوير الفعلي.

استهدفت الدراسة التعرف علي كيفية إصلاح مدارس واشنطن لكي تواجه الآمال المستقبلية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن اللامركزية أنشئت علم أصول تدريس متقدم وتأمل في إعادة إصلاح المدارس.

1- McDonald, Thomas Anthony (2000) " The Relationship among Parent Decision Makers, Perceptions of Their Level of Influence on SBM / SDM Decisions, Degree of Decentralization of the Structure of School District State - Registered Plan for SBM/SDM and the Stability of the School Community,**PhD**,New-York university, **(Diss.Abs.Int.**,AA/9981433),P.(208).

2- Stewart, Timothy wayne (2001) "The Problem with Reform: Unschooling, Decentralization, and the Zone of Proximal Development, **MA**, Pacific – Lutheran University, **(Diss.Abs.Int**. AA/1406560), P.(98).

١/٩/٣: التعليق العام علي الدراسات السابقة:

يلاحظ من العرض السابق أن الدراسات السابقة تلقي الضوء علي كثير من المعالم التي تفيد الباحث في دراسته، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ما يلي:

دراسات مقارنة:

قارنت اللامركزية في إدارة التعليم المصري مع بعض الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية – المملكة المتحدة الكويت – السعودية، وبعض الاتجاهات المعاصرة، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في معرفة خصائص إدارة التعليم المصري، وبعض الاتجاهات العالمية في مجال إدارة التعليم.

دراسات ميدانية تقويمية:

قامت بتقويم اللامركزية ونظام الحكم المحلي في إدارة التعليم المصري، ودراسة واحدة فقط تناولت محافظة الدقهلية، وبعض الدراسات تناولت الباكستان – الولايات المتحدة الأمريكية – كوريا الجنوبية – غنيا – أحدي مقاطعات المكسيك، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات التعرف علي عقبات وعوائق تطبيق اللامركزية في إدارة التعليم، والحلول المناسبة للتغلب علي تلك العقبات.

دراسات تاريخية وصفية تحليلية:

قامت بعملية وصف وتحليل لنظام اللامركزية في إدارة التعليم المصري، وتناولت أيضاً بعض الممارسات اللامركزية مثل: مبادرة مجالس المدارس – صناعة القرار بالمدرسة – الإدارة الذاتية للمدارس، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في معرفة بعض الاتجاهات الحديثة في مجال لامركزية الإدارة التعليمية.

دراسات مستقبلية:

استخدمت المنهج المستقبلي أو بعض مداخله لوضع صورة مستقبلية لتطوير الإدارة المحلية فى التعليم المصري، أو لوضع صورة مستقبلية للشراكة المجتمعية فى التعليم قبل

الجامعي بمصر ،وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف علي استشراق متغيرات المجتمع الدولي والمحلي والتنبؤ بها في المستقبل مع بيان تداعياتها علي الإدارة التعليمية .

وبذلك استفاد الباحث من هذه الدراسات في إعداد الإطار النظري للدراسة، وبناء الاستبانة.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

- التوصل إلى معرفة متطلبات تطبيق اللامركزية في إدارة نظام التعليم قبل الجامعي فى جمهورية مصر العربية.
- التعرف على الواقع الحالي للسياق المجتمعي المصري وواقع إدارة نظام التعليم.
- التعرض لتجربة حديثة في مجال لامركزية الإدارة التعليمية هي تجربة الإسكندرية.
- تعد هذه الدراسة جهداً متواصلاً مع ما سبقها من جهود فهي دراسة حديثة في مجال لامركزية الإدارة التعليمية في جمهورية مصر العربية.

١/١٠: خطوات السير فى الدراسة:

١/١٠/١: **الخطوة الأولي:** عرض الإطار العام للدراسة من خلال التعرض لمشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وحدودها، ومنهجها، وأدواتها، ومصطلحاتها، وعمل مسح بأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة باللامركزية، وأخيراً خطواتها.

٢/١٠/١: **الخطوة الثانية:** تناول اللامركزية فى إدارة نظم التعليم قبل الجامعي، مع الإشارة إلى المركزية.

١٠/١/ ٣: **الخطوة الثالثة:** تناول خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وإمكانية الاستفادة منهما.

٤/١٠/١: **الخطوة الرابعة:** تحليل واقع السياق المجتمعي المصري، وكيفية إدارة نظام التعليم مع الإشارة إلى تجربة الإسكندرية فى تطبيق اللامركزية.

١/١٠/٥: **الخطوة الخامسة:** إعداد استبانة تحتوي على متطلبات تطبيق اللامركزية في إدارة نظام التعليم قبل الجامعي بمصر، وذلك في ضوء الإطار النظري والخبرات وواقع إدارة نظام التعليم المصري، وتم عرض هذه الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وتم تطبيقها على عينة الدراسة لبيان مدى أهمية المتطلبات.

١/١٠/٦: **الخطوة السادسة:** تحديد متطلبات تطبيق اللامركزية في إدارة نظام التعليم قبل الجامعي بمصر في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، وذلك تأسيساً على الإطار النظري والخبرات وواقع إدارة نظام التعليم،وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية.